

## الترجمة لغة المتعدد

منذر عياشي \*

الأصل في وحدة المجتمعات اللغوية، ووحدة المجتمعات الثقافية، ووحدة المجتمعات عموماً أن تقوم على التعدد وليس على التماثل، وعلى التباين وليس على التطابق، وعلى الاختلاف وليس على الائتلاف. وما كان هذا هكذا إلا- لأن التعدد هو الحقيقة الثابتة والأكيدة في وجود كل حقيقة، وكل ثقافة، وكل لغة، بل في وجود كل مجتمع إنساني. وإنه لا سبيل لهذا الأمر إلا أن يكون على هذه الصورة. ومن هنا، فإنه يصح أن نقول: إن إرادة التعدد (لغة، وثقافة، وفكر، وفلسفة، ودين، وهوية، إلى آخره) تعلق على كل إرادات الواحدية والوحدانية، كما تعلق على كل إرادات المماثلة والمطابقة والائتلاف التي تمثلها إيديولوجياً. ولذا، فإنه يصح أيضاً أن نقول: إن السر في نشوء الوحدات الكبرى (لغة، وثقافة، وفكر، إلى آخره) هو قيام هذه الوحدات على التعدد واتخاذها أصلاً لكل توحيد، ومعياراً لكل تفرد. وبقول آخر، فلقد جعلت هذه الوحدات من الترجمة كائنها الواصل لوجودها المتعدد، وكينوناتها المتعددة، وثقافتها المتعددة، ولغاتها المتعددة.

ولعلنا نستطيع أن نضيف على ما تقدم فنقول: إنه إذا كانت "الكتابة وسطاً" كما يرى غدامير، و"تثبيتاً" كما يرى بول ريكور، فإننا نرى أن الترجمة "حيز مثبت" لكل جغرافية الوجود الإنساني، و"مكان جامع" لكل لغات هذا الوجود، وأعرافه، وتنوع أطيافه على امتداد الزمان.

ولقد نعلم أن هذه بدئية كانت قائمة عند كل الأمم قديماً، كما هي اليوم قائمة في الحياة التواصلية الهائلة الانفتاح، حيث تعمل المجتمعات الإنسانية المعاصرة على إنتاجها، وتعميقها، وترسيخها، كما تعمل بقصد أو من غير قصد، على تكرار اختلافها، وتجديده، وإضافة اختلاف مبتدع لم يك من قبل شيئاً، رغبة في استمرار الحياة وإثرائها، وأملاً في فتح كنوز إمكاناتها. ولذا كانت الترجمة في كل الحضارات آية دالة على عظمة الاختلاف، وروعة التنوع، وسبيلاً هادياً إلى الثراء والاغتناء، وجسراً واصلاً بين الأمم والثقافات.

وإذا كانت فضائل الترجمة، وهي كثيرة، على هذا الأمر تدور، فثمة سؤالان بالاح بالترددان: أما أولهما، فهو كيف يمكن للترجمة أن تتخذ من الفضاء العربي حيزاً لها ومكاناً، فنتأصل فييه وجوداً وتتعرز عملاً؟ وأما ثانيهما، فهو ما هي الترجمة ومن ينجزها؟ وإذا كان هذان السؤالان تقليديين وقديمين، إلا أن تجدد الحياة المعاصرة بحثاً وعلماً ومعرفة، تقتضي إعادة طرحهما على ضوء ما تجدد. ولقد كان الرأي، إنفاذاً لهذا الأمر وإجابة عن هذين السؤالين، أن تقوم هذه الدراسة على قسمين:

- أما الأول: فعنوانه "الترجمة أو الفوات الحضاري". ويدور الكلام فيه على

النقاط التالية: الترجمة وأهميتها. عوائق الترجمة في الوطن العربي. دور الجامعات في تنشيط الترجمة. ثم اختتم هذا القسم بكلام عن الشروط الموضوعية والشروط المعرفية للترجمة.

- وأما الثاني: فعنوانه "الترجمة بوصفها كتابة ثانية". ويدور الكلام فيه عن أنطولوجيا الترجمة والكتابة ونوع العلاقة بينهما. ولذا، فهو يتضمن النقاط التالية: الكتابة والعلم. الكتابة والنسق. الكتابة والقراءة. الكتابة والترجمة. والمناقشة التي تدور في هذا القسم إنما تتم من خلال فعّاليتي متعة القراءة والكتابة من جهة، وماهية الترجمة وكيونة المترجم بوصفه كائناً لغوياً من جهة أخرى.

## أولاً: الترجمة أو الفوات الحضاري 1- الترجمة وأهميتها

يشهد العصر الذي نحن فيه تسابقاً محموماً في إنتاج المعرفة والحصول على المعلومات. وإذا كانت القوة العسكرية، والمالية، والبشرية في العالم القديم، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، هي التي تجعل الأمم بعضها فوق بعض درجات، فإن مفهوم القوة في عصرنا الحديث قد تغير. وأصبح إنتاج العلم، والحصول على المعلومات، والسرعة في تحويل المعرفة النظرية إلى واقع، هي البدائل التي حلت محل مفهوم القوة بكل عناصره السابقة والقديمة.

ولقد كان للترجمة في هذا السباق المحموم لحيازة المعرفة وامتلاك العلم دور بارز. فلقد أسهمت إسهاماً مباشراً وفعالاً في نقل العلم، وتوصيل المعلومات. بل لقد أسهمت، إذ قامت بهذا الدور، في تطوير العلم نفسه موضوعاً ومنهجاً، بالإضافة إلى أنها أغنت اللغات وأثرت بمادة تعبيرية، وأسلوبية، وتركيبية، مما جعلها قادرة على إعادة النظر في نفسها بغية الوصول إلى مستوى تكون فيه أهلاً لاستيعاب العلوم، بل تكون فيه أهلاً لتجديد صياغتها، وضبطها، وتدقيقها، ناهيك عن جسر التواصل الذي تقيمه بين البشر، وعن جعل الآخر جزءاً من مكونات الذات الثقافية.

وهكذا نرى أن الترجمة بمقدار ما تكون نقلاً لعلم أو لنص من لغة إلى لغة، فهي تكون أيضاً، وفي الوقت نفسه، اختباراً منهجياً للعلم في تشكيل مفاهيمه عن طريق إعادة صياغتها بلغة أخرى، كما تكون اختباراً للغة التي تقول نفسها من خلالها، فتطوعها وتعطيها حياة وأنية. ألا وإن أمراً كهذا ليؤكد أهمية الترجمة وضرورتها الحيوية. فلا عجب أن نرى أن معظم الدول المتقدمة تتجه نحو الترجمة بكل أشكالها، وفي كل الميادين. ولقد أظهرت إحصائيات أن دولاً مثل الولايات المتحدة، واليابان، ودول أمريكا اللاتينية، وإسبانيا، وإنكلترا، وفرنسا، وإيطاليا، ودول النور السبعة الآسيوية تترجم أضعاف ما تنتج محلياً، وإن إحصائيات أخرى أظهرت أيضاً أن نسبة ما يترجم من الكتب في بعض الدول المتقدمة تساوي ثمانين بالمائة من الإنتاج الإجمالي للكتاب عندها، ناهيك عن البحوث، والدراسات، والمقالات، وما تترجمه الدوريات، والمجلات، والصحف اليومية

العمل العلمي مشروع حضاري، ولا يمكن لهذا العمل أن يتم كمالاً ما لم تكن المكونات الحضارية هي صانعة المكونات العقلية المستخدمة فيه. لنا أن نتساءل، وقد دخلنا قرناً جديداً، أين يقف العرب من مشروعهم الحضاري؟

لكي نجيب على هذا السؤال، من غير إطالة، يكفي أن نقول: لقد خرج العرب من القرن الماضي، أي من القرن العشرين، من غير أن يسجلوا أي اختراع أو إبداع يشار به إليهم.

وإذا كانت أسباب ذلك كثيرة، فإن أياً من الأسباب لا يصلح أن يكون مبرراً لخروج العرب من العلم، وقد خلا وفاضهم منه، وهم أصحاب تراث فيه.

وإذا كانت الترجمة جزءاً من العمل العملي لأنها وسيط بين العلوم، وجزءاً من المشروع الحضاري لأنها وسيط بين الحضارات، فمن البديهي أن نقول إن الترجمة لا تزدهر إلا من خلال عمل علمي يقوم من ورائه مشروع حضاري. وهنا، إذا أردنا أن نتكلم عن أول المعوقات التي تقف سداً منيعاً أمام الترجمة، فيمكننا أن نقول إن الأمة التي دمرت مكوناتها الحضارية لا تستطيع أنت تتجز علماء ولا- ترجمة تكون وسيطاً بين العلوم والحضارات. وإنه ليقال أيضاً إن الإحساس بالدونية يسود الأمم التي تتخلف عن ركب الحضارة. وإن هذا الإحساس ليعم حتى يصيب تطلعاتها، وإذ ذاك تصاب الأمة بالإحباط وتجهض مشاريعه العلمية.

ولقد نعلم أن من المعوقات التي تقف أمام الترجمة في الوطن العربي، تلك النظرة الدونية لها. فالترجمة ببساطة، في منطقتنا هذه النظرة، تقف دون التأليف درجة. وهي بالتالي لا تستحق تقييماً يعلي من مرتبتها بين العلوم، مع العلم أن الترجمة هي الأصل الذي يقع في صميم كل عمل إبداعي، لأنها أداة المبدع في ترجمة فكره إلى لغة فيها يتم تسجيل إبداعه، وفيها يتم امتحان هذا الإبداع وقابليته لكي يكون فعلاً تواسلياً.

ولقد جعلنا هذا نقول: إن معوقات البحث العلمي هي عين معوقات الترجمة، بل لقد غدت معوقات الترجمة من الأسباب المعيقة للبحث العلمي وتعطيله. وكأنه لا- علم من غير ترجمة، ولا- ترجمة إلا- ويقتضيها البحث العلمي ليقوم بها وينهض. ولو ذهبنا نعد هذه المعوقات لوجدناها كثيرة، بيد أن أهمها ثلاثة رئيسة: حضارية، وسياسية، واقتصادية.

أما حضارية، فلأن العرب لا- يملكون اليوم مشروعاً حضارياً به يستنهضون العقل العلمي ويحفزونه ويستخدمونه. وإن غيبة هذا المشروع لتترك أثرها البالغ على كل مناحي حياتهم، بما في ذلك علاقتهم بالآخر، والتي باتت في الزمن الراهن تتجه ليس فقط نحو القطيعة، بل نحو الدمار المخيف.

وأما سياسية، فلأن البحث يتطلب قراراً سياسياً يقيم المؤسسات ويعطيها مطلق الحرية

لكي تعمل وهذا أمر غير مفكر فيه على صعيد القرار السياسي، وتنفيذه محال على صعيد الحريات الممنوعة.

وأما اقتصادية، فلأن البحث العلمي يتطلب دعماً مالياً هائلاً. وهذا الدعم يجب أن يقوم به من حيث المبدأ طرفان: الطرف الأول، وهو الدولة. وهذه مشغولة عن هذا بالإنفاق في أمور أخرى، مردولة غالباً، ولا مجال لذكرها هنا. وأما الطرف الآخر، فهو الرأسمال الخاص. وهذا لا يزال يعمل في الوطن العربي بعقل القرن التاسع عشر ومقاييسه ومعاييره أو القرن الذي قبله، ونقصد أنه لا يزال يقوم على شراء السلعة وبيعها وتسويقها، ومن غير إجراء أي استثمار على صعيد الأفكار. وباختصار، فإن عقلية المستثمر العربي لا تزال وراء طموح الأمة العلمي في التطور والرقى. ولذا، فهو لا يستثمر في مراكز البحث العلمي قدر استثماره المالي المباشر في مواد عينية قابلة للبيع مباشرة في السوق.

وإذا تركنا هذا لنرى كيف تقوم الترجمة بشكل أساسي في الوطن العربي، فسيتبين لنا، بعد التحقق، أنها تعتمد على مبادرات فردية. وهذه المبادرات تظل فردية سواء جاءت من فرد بعينه اختار أن يترجم، أم جاءت من مؤسسة. ولقد نعلم أن الروح الفردية تظل ناقصة ومتحيزة، في حين أن المطلوب هو أعمال الجهد في عمل يساهم في نهضة العلوم جميعاً. وإن الذي نراه بهذا الخصوص، هو أن الترجمة مشروع متكامل أولاً، وخطة عمل ثانياً، وتزامن مع إنتاج العلم والمعرفة ثالثاً، وانفتاح على الآخر وتفاعل معه روحاً وثقافة رابعاً. وإنها إن لم تكن كذلك، فلن تؤدي الغرض المطلوب منها حقا الأداء.

### 3- دور الجماعة في تنشيط الترجمة

لم يتمتع الوطن العربي في تاريخه الحديث بوجود مؤسسات مدنية وأهلية تساهم إيجاباً في نهضته العلمية. فنحن نعلم أن شركات كبرى وصغرى، أهلية وخاصة، في المجتمعات المتقدمة تتفق ما لا حصر له من ملايين الدولارات على البحث العلمي، بل إن بعض الشركات، كذلك التي تشتغل بالمعلوماتية، تعد شركات متخصصة بالبحث العلمي. ويضاف إلى هذا الجهد المدني، ما تقوم به الدول عبر مؤسساتها من إنفاق ودعم مكثفين.

ونجد في مقابل هذا، في الوطن العربي، أن المؤسسات المدنية والأهلية لا تعير هذا الأمر أدنى اهتمام. كما نجد أن معظم الدول مشغولة عنه بتأمين الحد الأدنى من العيش الكريم لشعبها. وإزاء هذا الوضع المرعب، لا تبقى إلا الجامعات. والسؤال الذي يطرح هو: هل تستطيع الجامعات أن تغطي كل الاحتياجات العلمية للمجتمع؟

أعتقد أن طرح هذا السؤال بصيغته العامة هذه غير صحيح، أو لنقل إنه سؤال مغالط. ولكن مع ذلك، فإنه يبقى سؤالاً مستفزاً للعقول. ولذا، فبدهي أن نقول إن الجامعة لا تستطيع، بل لا يجوز أن تقوم وحدها بتغطية كل الاحتياجات العلمية للمجتمع. ولكن الجامعة إذا كانت لا تستطيع هذا، فإنه في مقدورها أن تقوم بدور المنشط والمحرك، بل تستطيع أكثر من هذا، إذ إنها تقوى على إعداد الأطر التي تستطيع، إذا ما استثمارها المجتمع جيداً، أن تعطي ما يسمح للمجتمع أن يطور نفسه علمياً. وإذا أخذنا الترجمة مثلاً

على هذا فيمكننا أن نقول إن الجامعة تستطيع بإمكانات أطرها العلمية أن تضع مشروعاً متكاملًا للترجمة. كما إن بإمكانها أن ترسم خطوات علمية وإجرائية لإدخال هذا المشروع في حيز التنفيذ. ثم إن بإمكانها، أخيراً، أن تجعل الترجمة مترجمة مع إنتاج العلم والمعرفة. بيد أنها، لكي يتم لها ذلك، محتاجة إلى إنفاذ شروط موضوعية، وأخرى معرفية بها يرتهن نجاح أي مشروع. ولكي يكون هذا الطرح دقيقاً سنحدد نوعياً هذه الشروط كما يلي:

أ- **الشروط الموضوعية للترجمة:**

وهي جملة الشروط المواكبة أو المتصلة بعملية الترجمة في إطار الجامعة. وهذه تنقسم بدورها إلى قسمين:

- **القسم الأول،** ويتعلق بالعائد المعنوي للترجمة نفسها وللمترجم، مثل:

- 1- أن تحتسب الترجمة مادة للترقية العلمية.
- 2- أن يحتفى بالمادة المترجمة بوصفها إنتاجاً أصيلاً وليس بوصفها مادة من الدرجة الثانية.
- 3- أن ينظر إلى المترجم بوصفه شريكاً للمبدع الأصل، ويجزى في سلم القيم بناء على هذا.

4- أن تعتمد المواد المترجمة بوصفها مواد أساسية في التدريس، سواء كانت ممثلة للمادة المدروسة، أم كانت ممثلة لمراجعتها الأساسية.

- **القسم الثاني،** الشروط المادية للترجمة، وهي:

- 1- أن تخصص مكافآت مالية مجزية لكل ترجمة يجمع التحكيم العلمي على جودتها.
- 2- أن ينشر العمل العلمي المترجم، ويوزع أيضاً خارج إطار الجامعة. وبهذا ترتبط حركة المجتمع ارتباطاً نوعياً، وثقافياً وعلمياً بالمادة التي تقدمها الجامعة. وإن هذا يجعل من الجامعة مركز إشعاع للعاملين فيها وللمجتمع الذي توجد في الوقت نفسه.

3- أن تعقد الندوات العلمية داخل الجامعة، أي في أقسامها المختلفة، لمناقشة ما يلائمها من الكتب المترجمة، ولإستلهاهم أفكار من المادة المترجمة ذاتها، على أن يتم نشرها وتعميمها من خلال النشرات الجامعية.

4- أن تصدر الجامعة نشرة، أو مجلة مختصة بالترجمة، فلا تنشر إلا المواد المترجمة، ولا تعنى إلا بشؤونها.

**ب- الشروط المعرفية للترجمة:**

وهي جملة الشروط المعرفية والإجرائية المؤدية إلى تفعيل الترجمة في الجامعة. وهي كما يلي:

- 1- افتتاح قسم خاص للترجمة وعلومها، متعدد اللغات، وإعطاء شهادة فيه تعادل درجة الليسانس.
- 2- فرض مادة الترجمة في مختلف التخصصات العلمية، وليس في التخصصات

اللغوية والأدبية فقط.

- 3- تشجيع طلبة الدراسات العليا على تقديم مشاريع لترجمة كتاب بعينه، مشفوعاً بدراسة تتعلق بالكتاب نفسه موضوعاً وكيفيات ترجمته.
- 4- العمل على توفير الموسوعات العلمية، وموسوعات المصطلحات، والاجتهاد على ترجمتها.
- 5- تدريس مادة من المواد في مختلف الأقسام والتخصصات بلغة أجنبية أو أكثر، وليس تدريس اللغة الأجنبية فقط.

ونعتقد أننا ما لم نمارس الترجمة بشكل منظم ودؤوب، فإن قطار الفوات الحضاري سيتجاوز سريعاً كل محطاتنا العلمية المقفلة والساكنة.  
القسم الثاني: الترجمة بوصفها كتابة ثانية

## أ- الكتابة والعلم

تتحرك قوى متعددة في لحظة الكتابة، بشدة أحياناً وبمكرٍ أحياناً أخرى، لتترك بصمتها على المكتوب لحظة إنجازه. ولكن المكتوب لا يستسلم، بل يمارس عليها تحويلاً لا يقل عنها شدة ومكراً، ويصيرها شيئاً من أشيائه، حتى لا يملك الناظرُ إزاءه إلا أن يقول أن ليس في النص سوى النص، أو ليس في الكتابة سوى الكتابة. الكتابة، إذن كائنٌ شديد التعقيد. ولكن هل يمكننا أن نقول إنها، بوصفها كذلك، تمثل فعلاً علمياً؟

إن اختزال الكتابة إلى أيّ تصنيف يعني تضيق أفق الكتابة وخنق مساحة الإبداع. بل يعني اغتيال المكتوب أو قولبته في إطار واحد. بيد أن الكتابة لا تقوم من غير علم، وإن الإبداع لن يتحقق فيها من غير فعلٍ علميٍّ نشطٍ يجب كل أطرافها. وعليه، فإن السؤال الذي يطرح هو: كيف ينخرط العلم في الأدب ويندمج فيه؟ ثم كيف تتحول جملة معارفه عمّا هي عليه لتصبح معارف يقولها المكتوب ويشكل بها نفسه أدباً، وفناً، وإبداعاً؟

## ب- الكتابة والنسق

لا يدخل العلم إلى النص الأدبي على شكل فرضيات أو معادلات أو نظريات، بل على شكل أنساق. ولذا أمكن بعض تيارات التحليل اللساني أن ترى فيه أنساقاً رياضية، فعملت على استخراجها وحللتها تبعاً لذلك. ولقد نعلم، أن الكتابة في أيّ نصّ لن ترقى إلى شكلها الأدبي ما لم تكن الأنساق هي الأصل في تشكيلها. ولعلنا نستطيع أن نحدد ثلاثة أنساق لا يُمكن لنصّ الأدب أن يخلو منها ولا لفعل الكتابة أن يقوم بمعزل عنه؛ وهذه الأنساق هي: النسق الثقافي، والنسق اللغوي، والنسق الخاص بتكوين النص نفسه. وعلينا أن نلاحظ أنّ هذه الأنساق تقوم بعملين في وقت واحد: عمل مشترك بينها جميعاً: وعمل يمتاز به كل نسق من الأنساق ولكنه لا يقوم في النص بمعزل عنها. أما المشترك، فهو الذي يجعل من عناصر النص الداخلة في تكوينه وحدة كليه. يتجلى تماسكها عبر العلاقات البنيوية التي

تقيمها فيما بينها. وأما ما هو خاصٌ بكل نسقٍ، فإنه يظهر من خلال خصوصية الميدان الذي يشتغل النسق فيه: فالنسق اللغوي يتيح للنص ممكن وجوده؛ والنسق الثقافي يغذي النص بمضامينه الحضارية والاجتماعية؛ والنسق الخاص بالنص يصهر النسقين في بوتقته، ويوفر للنص أدبيته، كما يجعل منه كائناً كتابياً متميزاً.

### ج- الكتابة والقراءة

يرى غادامير أنّ "الكتابة وسط" (1)، ويرى بول ريكور أنّ "الكتابة تثبيت" (2)، ولقد نرى في السياق نفسه أنّ "الكتابة حيّز ومكان". ولكن علينا أن ندرك أنّ هذا التعريف، في مقولاته الثلاث، إنما هو التعريف "أداتي"، بمعنى أنه لا-ينفذ إلى الكتابة في ذاتيتها الكتابية، فلا يتعدى حدود الفهم العملي والوظيفي لها. والخطير هو أنه يرى أنّ الكتابة تقوم في الكتاب، غير أنّ ما يوجد في الكتاب هو الخط والإشارة لا الكتابة. ونحن، كما ذكرتُ في مكان آخر، "إذ كنا، في أي لحظة نشاء، نستطيع أن نشترى الكتاب وأن نفتتبه... فإننا لا-نستطيع أن نشترى الكتابة أو نفتتها (3). وكذلك، إذا كنا نستطيع أن نستدعي الكتابة ذهنياً، فإننا لا نستطيع هذا مع الكتاب؛ ذلك لأنّ ما يقوم في الأذهان، وينطق به اللسان، هو الكتابة لا الكتاب. لذا، يجب أن يُنظر إلى المكتوب، والإشارات المرسومة، على أنها دوال وآثار، نستدل بها على الكتاب لا على الذات الكتابية، لأنّ هذه لا تحل في دوالها ولا تتجسد في مخطوطها. ولو أنها كانت كذلك لثبتت، ولصارت وسطاً ومكاناً. وإذا كان هذا هكذا، فما هي التجليات الحقيقية لهذه الذات؟

"ثمة فعّاليتان للمتعة، تنطلق منهما كل عملية إبداعية: الأولى هي فعّالية القراءة، والثانية هي فعّالية الكتابة. ولقد نعلم أن هاتين الفعّاليتين وجهان لفعل واحد. فالقراءة لا تنفك تدور في فلك الكتابة، بل هي كتابة ولكن بطريقة أخرى. والكتابة لا تنفك بدورها تدور في فلك القراءة، بل هي قراءة ولكن بطريقة أخرى (4). وهكذا، عندما ننظر إلى الكتابة بوصفها قراءة، فإننا نكون قد حررناها من عقالها الأداتي ومنتصورها المكاني بوصفها تثبيتاً، لنرى فيها ذاتاً تتجزئ نفسها عبر قراءات لا-تنتهي بها حضوراً خلال أزمان لا تنتهي ديمومة وتغيراً. كما نكون قد أطلقناها من أسرها التقني، والبلاغي التقليدي، و"العلموي" لنرى فيها شيئاً يتجاوز هذه الأمور. فالكتابة، إذ تكون قراءة، تكون قدرة خلاقية تأتي بالشيء بعد أن لم يكن. والقراءة، بدورها، إذ تكون كتابة، ترتحل بالشيء بعد أن يكون في أزمنة التأويل التي لا تنتهي، فتجعله صوراً متجددة لا نهاية لها.

### د- الكتابة والترجمة

الترجمة هي بديلٌ آخر للقراءة، وهي أيضاً بديلٌ آخر للكتابة في الوقت نفسه. إنها "قراءة-كتابة" أو "كتابة قراءة" وذلك تبعاً للفعّالية التي نمارسها. ولعلها كانت، من أجل ذلك في كل اللغات، هي المفردة الوحيدة الدالة على ازدواجية هذه الفعّالية.

يقف إزاء هذا المنظور للترجمة منظورٌ آخر، ويأتي من قبل لساني كبير هو جورج

مونان. فهو يقرّر أولاً أنّ الترجمة ليست إلتاماساً بين لغتين. ويقرر ثانياً أن مزدوج اللغة هو المترجم، وأنه بسبب هذا يعدّ "مكان التماس بين لغتين (أو أكثر)، فهو نفسه يستعملها تعاقبياً". ويقرر ثالثاً أنّ "تأثيرات اللغة التي يترجمها في اللغة التي يترجم بها يمكن الوقوف عليها عن طريق التشابكات الخاصة. والتي تمثل في هذه الحالة الدقيقة ضلالات أو أخطاء في الترجمة" (5).

إذا تأملنا هذه الآراء الثلاثة أمكننا أن نقول إنها تنطلق من متصورين: الأول تقليدي، والثاني تعليمي تقني. أما التقليدي، فلأن الرأي الأول منها يرى أنّ الترجمة تماس يحصل بين لغتين. وهذا يعني أموراً ثلاثة:

1- الانتقال بالنص من لغة أولى كتب فيها إلى لغة أخرى يسجله المكتوب فيها.

2- أن النص عبر التماس يخضع أو يجب أن يخضع لمفهوم المطابقة والمماثلة، وإلا حكم على الترجمة بمنطلق الخطأ والصواب.

3- أنّ اللغة في عمومها أداة لا ذات.

إن هذا المتصور يحافظ على فهم معين استناداً إلى رؤية واقعية ولسانية للغة في الخطاب التواصلية. وبالفعل، فإن الترجمة، إذ يكون الخطاب تواصلياً، تحليل اللغة إلى أداة: وإنها لتكون، هي نفسها، مجرد نقل للخطاب ولتماس اللغات. ولكن عندما نمتحن هذا المتصور على صعيد الخطاب الأدبي لا التواصلية، فسند أن الأمر مختلف. ولقد نستطيع بياناً لهذا أن نقول:

1- إنّ النص الأدبي في لغته الأولى، وبتواطؤ معها، يؤسس معماره الخاص: لغة وموضوعاً. ولقد يدل هذا أنه لا- يمثل إلا- حقيقة نفسه، ولا يتطابق مع أي شيء سواه. ومتصور الترجمة أنها تماس بين لغتين إنما يخرج بالنص من مفهوم النص بوصفه تأسيساً لمعمارها وتمثيلاً لحقيقة نفسه، إلى مفهوم المطابقة والمماثلة.

2- إنّ النظر إلى الترجمة بوصفها تماساً بين لغتين، يفترض أنّ النص غير لغته. ولذا، فإن الكلام، وفق هذا المنظور، لا يتم عنه ولا يستهدفه، بل يستهدف اللغة التي تنقله بوصفها أداة. ولكن هذا الفصل بين النص ولغته قد كان عماد البلاغة قديماً في تأسيسها ونشوتها، كما كان سبيلها أيضاً في تكوين مفاهيمها وخاصة: التشبيه، والتمثيل، والمطابقة.

وأما المتصور التقني الذي نرى أنّ آراء مونان تنطلق منه، فهو الذي يجعل من الترجمة تماساً بين لغتين، ويرى أنّ المترجم هو مكان هذا التماس، وأنه "يستعملها تعاقبياً". وإذا دققنا النظر في هذا المنظور، فسندى ثمة توجهاً ينقسم إلى قسمين:

**القسم الأول:** أنه يعطي للمترجم كينونة مكانية، فيها يحصل التماس بين اللغتين. وقد يبدو الأمر بدهياً. ولكن إذا علمنا أنّ المترجم كائن زمني، فقد يعني هذا أننا إزاء كائن صيروري يختلف فيه النص كينونة بين زمن الإرسال وزمن التقلي. ومن شأن هذا أن يؤسس النص على الاختلاف لا- على الائتلاف، فلا- يجعل التماس قائماً بين اللغات على



النحو الذي يمكن لمفهوم المكان أن يوهنا به.

وكذلك، فإن المكان ثبات، بينما الزمان فتغير وانتقال في الصيرورة إلى ما لا يتناهى. وقد كان الأولى أن ينظر إلى المترجم بوصفه إشارة دالة على المفارقة لا على التماس، وعلى التغير لا- على الثبات، وعلى الانتقال زماناً لا على التحيث مكاناً... فهو ليس مكاناً تماس اللغات، وإنما هو صيرورة تمكن اللغات من انتقالها وتغيرها، ومن استعمالها لا معاً على سبيل التماس لأن هذا محال، بل تعاقبياً، أي في الزمان مرة بعد مرة، وواحدة بعد أخرى. ولو أن جورج مونان فعل ذلك، لخلا قوله من تناقض بين النظر إلى الإنسان إذ عده مكاناً، واستعمال الإنسان للغات تعاقبياً، ولسار قوله فيه منطقاً ودلالة على وتيرة واحدة. فهو كائن زمني، وإن استعماله للغات إنما يكون على مثاله.

ثم إن اللغات، بعد هذا وذلك، اختلف في ذاتها كما رأي "دو سوسير"، فكيف تكون انتلافاً مع غيرها؟ أليس في هذا ما يدعو إلى النظر إليها هي الأخرى بوصفها كائنات زمانية، وأنها لو لم تكن كذلك لما تمكنت من حدوثها ووجودها؟ وإذا كانت هي كذلك، أفلا يعني هذا أن الترجمة هي تكرار المختلف لا- تكرار المؤتلف؟ أفلا تفند حقيقة كهذه رأي "جورج مونان الثالث" الذي يقول في إن "تأثيرات اللغة التي يترجمها في اللغة التي يترجم بها...، تمثل في هذه الحالة الدقيقة ضلالات أو أخطاء في الترجمة"؟ أفليس الأجدى، والحالة هذه، أن نضع ما سماه "ضلالات" و "أخطاء" في إطار الاختلاف؟ وإذ ذاك، أفلا نكون قد وضعنا حداً لقضية طال الجدل حولها وهي "الترجمة خيانة"، فتصبح المقولة هي "الترجمة اختلاف"؟ إن هذه الأسئلة التي يعاضد بعضها بعضاً، ويجيب بعضها على بعض، لقمينة بأن تتجاوز بنا أحكام القيمة التي هي أساس كل نظر تقليدي، والقواعد المعيارية التي هي هدف كل إجراء تعليمي وتقني.

**القسم الثاني:** يقرر "جورج مونان" بدهية أخرى، فيرى أن "مزدوج اللغة" هو "المترجم" وعند التأمل، سنقف، هنا أيضاً، على متصور تعليمي وتقني يفضي بالترجمة إلى آلية لا يمكن أن تنتهي إليها مآلاً. وإذ ذاك سنجد أنفسنا نسأل: من المترجم؟ وهل كل مزدوج اللغة يعد مترجماً؟ وما النص؟ هل هو اللغة؟ وهل كل لغة نص؟ وهل علم المرء بلغتين أو أكثر هو علم بالنص؟ أو هو علم بالآلية مسبقة القدرة على تأسيسه من جهة، وعلى فهمه وإعادة إنشائه بلغة ثانية من جهة أخرى؟

ولكن إذا سألنا بداية "من هو المترجم"، فإننا نسأل نهاية، على ضوء هذه الأسئلة، "ما الترجمة؟" هل هي وجود لغوي أم هي وجود كتابي؟ وإذا كانت الترجمة وجوداً كتابياً، فهل هي وجود لكتابة أولى؟ أم هي وجود لكتابة ثانية؟ ولكن هل توجد كتابة أولى؟ أليست كل كتابة هي كتابة ثانية؟ ثم أليس الأصل في كل كتابة أن تكون كتابة ثانية؟ وإذا كان ذلك كذلك، أفلا تفضي بدائه العقول إلى القول أن الترجمة كتابة ثانية؟ وإذا كانت كذلك، أفلا تمثل بهذا لغة المتعدد؟

هذا ضرب من الأسئلة، وهناك ضرب آخر تفرزه رؤية أخرى تؤكد هذا المذهب فلقد

رأينا أنّ الترجمة فعالية مزدوجة، لا بين لغتين، بل أيضاً بين فعلين لا يمكنها أن تقوم من غيرهما معاً: إنها فعالية لفعل "القراءة"، وفعالية لفعل "الكتابة". ولذلك فهي تُعد "قراءة-كتابة" أو "كتابة-قراءة" تبعاً للفعالية التي نمارسها. فهل علم المرء بلغتين يتصل ضرورة بهذه الممارسة؟ ثم ألا يعني هذا بالنظر إلى هذه الفعالية، أنّ ازدواجية اللغة شيء وأنّ الترجمة شيء آخر؟ وإذ ذاك أفلا يمكن للترجمة أن تكون كتابةً ثانية لنص أنجزه فعل القراءة فيها؟ وبالمقابل، أفلا يمكن للترجمة أن تكون قراءة ثانية لنص أنجزه فعل الكتابة فيها؟ ووفقاً لهذا المنظور أفلا تكون القراءة كلها (والترجمة قراءة) إنجازاً للكتابة، كما يمكن للكتابة كلها (والترجمة كتابة أيضاً) أن تكون إنجازاً للقراءة ثانية؟ وأخيراً، أفلا ينتهي بنا متصورٌ كهذا إلى غيبتين تكوينيتين ضروريتين لحدوث أيّ ممارسة، قراءة وكتابة، هما: غيبيتا النص الأول، والقراءة الأولى؟ وإذا صحت هذه الفرضية، ونظن أنها صحيحة، أفلا تكون الكتابة على الدوام إعادة كتابة لنص غائب، ولذا تعد ثانية، وأنّ القراءة تستتبعها في هذا فتكون على الدوام أيضاً قراءة ثانية؟

أسئلة كثيرة، إذن، يمكن أن تثار في وجه هذه البديهية. ولعلّ السبب الرئيس يكمن في "الآلية" التي تفضي إليها. فالترجمة كما يوحي هذا المتصور، تصبح إجراءً آلياً بمجرد أن يصبح المرء مزدوج اللغة. وهكذا نرى أنّ عبارة "المترجم مزدوج اللغة" تعني أنّ الترجمة إجراء آلي يشترط في حصوله علم المرء بلغتين أو أكثر؛ فإن تحقق هذا الشرط قامت الترجمة. ولقد يعني هذا الأمر، على صعيد آخر، أنّ النص (موضوع الترجمة وهدفها) وجود معلق، أو حضور بالقوة سابق على حضوره بالفعل في كل اللغات. وإذ ذلك وجب أن نقول إنّنا نستدعي النص بلغة، فنخرجه من وجوده الممكن إلى وجوده المنجز.. وإنا ننقله بلغة أخرى، فنضاعف حضوره ونجعل عملنا باللغة على وجوده دليلاً. فإذا كانت هذه الفرضية صحيحة، فإننا سنخرج من هذا المتصور بمفهوم واحد عن الكتابة "الآلية" التي تجعل شرط وجود النص وشرط ترجمته رهناً بتكلم لغة في حالة الكتابة، ومعرفة أخرى في حالة الترجمة. ومن هنا، فقد جاء وصفنا لهذا المتصور بأنه تقني. ذلك لأن كل التقنيات تفترض، في إنجاز عملها، الخضوع لآليات معينة تتناسب مع المبادئ التي تنطلق منها. وفي الحالة التي نحن بصددّها، يكون امتلاك المرء للغتين هو المبدأ، ويكون انجازه للنص كتابة أو ترجمة من النتائج الآلية لتطبيق هذا المبدأ. وهكذا نلاحظ أنّ كل تفكير تقنيّ ينطوي على آلية، أو على قدر كبير من السداجة، وقدر أكبر من التسطّيح في تصور المسائل وتناولها، ولا سيما إذا كانت هذه المسائل تحتاج إلى إطار نظري تطرح فيه. وما نقصده بالإطار النظري هنا هو إمكان إبداع المفاهيم بغية إدراك القضايا المطروحة على ضوءها إدراكاً معرفياً يتناسب معها من جهة، ويفسر حصولها من جهة أخرى. وليست الترجمة إلا واحدة من هذه القضايا.

والقضية، كما نرى في نهاية المطاف، هي أنّ الترجمة لغة المتعدد، وأن المتعدد ليس أصلاً واحداً ولا لغة واحدة، ولكنه أصل ثانٍ، وثقافة أخرى لتعبير ثقافي مفتوح.

\*\*\*\*\*

## الحواشي

(\* أستاذ أكاديمي في جامعة البحرين.

1 - Hans-Georg Gadamer: Verite et Methode. Ed, Seuil. Tra-Fra, 1976. P.320.

2 - Paul Ricoeur: Du Texte a l Action. Ed, Seuil. Paris. P.137.

3- رولان بارت: هسهة اللغة، ترجمة: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، 1999، ص9.

4- منذر عياشي: الكتابة الثانية وفاتحة المتعة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1998، ص5.

-Georges Mounin: Les Problemes Theoriques de la Traduction, 5  
.Ed, Gallimard. Paris. 1963. P.4